أعراض المرض الهولندي (دراسة حالة الاقتصاد الجزائري)

Symptoms of Dutch disease (case study of the Algerian economy)

د.حاكمي بوحفص – أ.الشارف بن عطية سفيان

جامعة وهران 2 – الجزائر –

الملخص: *تتناول هذه الدراسة موضوع أعراض المرض الهولندي في الاقتصاد الجزائري حيث هذا الأخير من بين الاقتصاديات ذات الوفرة في الموارد الطبيعية خاصة الموارد النفطية، حيث يتجاوز مستوى العائدات النفطية 98% من إجمالي المحروقات,هذا الواقع استلزم خلق قنوات كفيلة بضخ هذه الموارد ضمن المسارات التي تؤدي إلى تأهيل القطاعات الاقتصادية الأساسية في حين أن تحرير الاقتصاد الجزائري من التبعية لقطاع المحروقات يعتمد بصورة كبيرة على البدائل التنموية المتاحة وتثمين عوائدها، من خلال دعم القطاعات الأساسية وخلق التوازن بينها فيما يخص مساهمتها في النموالاقتصادي.*

الكلمات المفتاحية *: الاقتصاد الجزائري، قطاع المحروقات ,النموالاقتصادي، المرض الهولندي.*

Abstract: *This study deals with the symptoms of the Dutch disease in the Algerian economy ،where the latter is among the economies with abundant natural resources ، especially oil resources ،where the level of oil revenues exceed 98% of the total fuel ،this fact necessitated the creation of channels that can pump these resources in the paths leading to Rehabilitation of the basic economic sectors while the liberalization of the Algerian economy from dependence on the hydrocarbon sector depends heavily on the available development alternatives and the value of their revenues ،by supporting the basic sectors and creating a balance between them in relation to their contribution to economic growth.*

Key words: *Algerian economy ،the hydrocarbon sector ،economic growth ،the Dutch disease.*

التقديم:

تتعلق هذه الدراسة بموضوع هام غير متناول كثيرا رغم وجوده في الأدب الاقتصادي وأهميته والمخاطر الناتجة عنه، إضافة إلى انه يمس قطاعا حيويا يتوقف عليه نموالكثير من البلدان النفطية مثل الجزائر، التي تمتلك مورد طبيعيا واحدا تعتمد عليه في اقتصادها وهذا المورد الهام والوفير أصبح له تكاليف باهظة رغم تعزيز دوره عبر الزمن بسبب استخداماته المتعددة، كما انه ليس له بديل متوفر وذوتكلفة مقبولة حتى الآن، ولذلك تسعى هذه الدراسة لتوضح كيف يمكن لهذا المورد الهام في حالة عدم استغلاله أن يكون له أثار سلبية علي الاقتصاد، خاصة ونحن نرى أن البلدان الغنية بالموارد الطبيعية تستغل وتبدد هذه الثروة لصالح الأقلية والأغلبية تعيش على الفقر وتبعات الفساد.

وبالتالي فهناك العديد من الأسئلة الصعبة تواجه الجزائر وغيرها من البلدان المنتجة للنفط وهي: **بأي سرعة يستخرج النفط، وكيف يتم استخدام إيراداته في بعث ديناميكية القطاع المنتج؟.**

ويمكن القول أن الاقتصاد الجزائري مر بمجموعة من المراحل وعرف عدة تطورات أثرت تأثرا كبيرا على مسيرته التنموية، وعلى الرغم من هذه المراحل والتطورات يبقي الاقتصاد يتميز بنفس الخصائص التي يعرف بها منذ القديم من حيث ارتباطه بالنفط (**يتأرجح بين اقتصاد ريعي واقتصاد صاعد**)، الآمر الذي اثر على المدى الطويل على النموالاقتصادي من خلال ظهور ما يسمى بوادر الداء الهولندي وهي ظاهرة ملفتة حيث تبين أن البلدان الغنية بالموارد الطبيعية كان نموها أسوا من البلدان الأقل غنى، وان تطور هذه الاقتصاديات الغنية أدى إلى مفارقة من حيث اللامساواة (بلدان غنية وشعب فقير).

ولذلك تقدم هذه الورقة عرضا عاما حول التطورات الاقتصادية في الجزائر، وتحاول تقديم إجابات تسمح للبلد القيام بما من شانه التخلص من هذه الأعراض، كما تحاول أن تبرز النتائج والانعكاسات التي عرفها الاقتصاد الجزائري، وهذه الدراسة تهدف إلى معرفة حقيقة وبنية الاقتصاد، وتظهر مكانة وأهمية الوفرة النفطية وأثرها علي النتائج المحققة وعلي نموالقطاعات الرئيسية كالزراعة والصناعة، وتحاول استخلاص الدروس والملاحظات، وتتساءل

هل أن ما حدث كان نطور حقيقيا وذاتيا أم أن هناك أعراض ما يصطلح علية بالمرض الهولندي جراء تبعية واقتصار الاقتصاد علي الموارد النفطية وحدها، وضعف القطاعات الرئيسة.

اشكالية الدراسة: ولمعالجة هذا الموضوع نطرح الإشكالية التالية :

ماهي الآثار الجانبية للوفرة النفطية,وهل الاقتصاد الجزائري يعاني من أعراض المرض الهولندي ؟

أهداف الدراسة:

- تهدف الدراسة إلى تحقيق جملة من الأهداف:
- التعرف علي ماهية وأعراض العلة الهولندية
- توضيح حقيقة الإصلاح الاقتصادي على المستوى النظري وإبراز العلاقة بين الإصلاح والعولمة من خلال تطبيق بنود اتفاقية واشنطن التي نفذتها الجزائر.
- هل ما حدث في الجزائر تطور ايجابي أم أن الأمر يتعلق بعوارض المرض –العلة الهولندية – ومن ثم الدروس والملاحظات المستخلصة.

خطة الدراسة:

لتحقيق هدف الدراسة نعتمد على الخطة التالية:

- لمحة حول تطور الاقتصاد الجزائري.
- مكانة وأهمية النفط في الجزائر.
- بوادر العلة الهولندية في الجزائر.
- آفاق المستقبلية للاقتصاد.

الدراسات السابقة:

- دراسة دربال عبد القادر,مختار دقيش(**العلة الهولندية,نظرية وفحص تجريبي في الجزائر الفترة 1986–2006**) وتهدف هذه الدراسة إلى إبراز مظاهر العلة من خلال التركيز على

سعر الصرف الحقيقي وتنقل عوامل الإنتاج والذي توصلا بأن الاقتصاد غير مصاب بالعلة الهولندية. فوجود بعض مظاهر العلة كتأخر القطاع الصناعي قد تعزى إلى سوء التدبير والسياسات الاقتصادية الغير صائبة.

- دراسة بوزاهر سيف الدين (**أسعار الصرف وأسعار النفط دراسة قياسية لاختبار العلة الهولندية حالة الجزائر**) وهي مذكرة ماجيستير في العلوم الاقتصادية بجامعة تلمسان (2010-2011)حيث توصلت هذه الدراسة إلى وجود أثار معقدة أخرت النموفي الاقتصاد خاصة قطاع السلع القابلة للتداول الدولي,كما تم إثبات إن ارتفاع سعر النفط يسبب ارتفاع سعر الصرف الحقيقي وهذا دليل على وجود أثار العلة الهولندية في الاقتصاد الجزائري.

أولا- لمحة حول تطور الاقتصاد الجزائري:

إن مسيرة الاقتصاد السياسي في الجزائر تبين أنه مر بمراحل أساسية وعرف عدة تطورات، فمباشرة بعد الاستقلال عرف الاقتصاد ما أصطلح على تسميتها **بمرحلة الانتظار** التي تخطي الفترة من 62-66 والتي تميزت بفراغ في النظرية الاقتصادية والنموذج الاقتصادي والمراد إتباعه، ورغم ذلك كان من نتائجها الإيجابية التمهيد لعملية اتخاذ القرار من خلال عملية التخطيط.

وتلت هذه المرحلة **مرحلة التخطيط** التي تخطي الفترة 67-89 حيث أتبعت الجزائر نموذج التخطيط الاقتصادي معتمدة على سياسة نموالاقتصادي متجهة إلى الداخل مع التركيز على الصناعة الثقيلة واستعملت المؤسسة العمومية أداة للتخطيط ووسيلة لتنفيذ هذه السياسة من خلال تدخل الدولة التي كانت المنتج والمستثمر الوحيد في الحياة الاقتصادية، وتلك هي طبيعة أنظمة التوجه الإداري، معتمدة في ذلك على إيرادات المحروقات التي استفادت من ارتفاع متكرر.

لقد كان الاقتصاد الجزائري خلال هذه الفترة مرتبط بقدرات التمويل هذه وكان هذا العامل قد ساعد على تحسين ميزان القوى لجميع البلدان المنتمية لمنظمة opec، زيادة عن

العامل الخارجي المتعلق بسهولة الحصول على القروض أوما يسمى بالمحيط الدولي المتساهل في الحصول على الديون خلال السبعينيات(عبد اللطيف بن اشنهو,1988,ص120).

لقد كان النموالاقتصادي في بداية الأمر ينظر إليه كما لوكان إنشاء قاعة مادية كثيفة ومتنوعة ومرتبطة بالصناعة التي تؤدي إلى التأثير على الجوانب الاقتصادية الأخرى.

وعلى الرغم من المآخذ التي تحسب على النظام التخطيط المتعلقة بضعف منظومته وغياب الرؤية التنظيمية، وعدم كفاءة المخططات الخاصة بالمؤسسة، وتفككها وعدم انسجامها مع خطة الدولة وعدم كفاية أنظمة الإعلام من حيث تقديم المعلومات الضرورية للمؤسسة لمتابعه نشاطها والتي تعتبر حيوية لتفنيد السياسة الكلية للاقتصاد، ومن تم معرفة تطور الأسواق والسلع الاستهلاكية.

إضافة إلى ما لحق بالتخطيط من عوائق تتمثل في نقص قدرات الإنجاز بسبب محدودية العرض وخاصة في قطاع البناء والأشغال العمومية، وتثاقل نظام الاستيراد التابع لدولة، والروح الإتكالية التي خلفها هذا النموذج، كل هذه العوامل إضافة إلى نوعية تكنولوجية المعتمدة رهنت الخطة وأهدافها في الجزائر، ورغم النتائج السلبية والإفرازات، إلا أن الخطة صادفها بعض النجاح المتعلق بخلق القيمة المضافة وإنشاء مناصب العمل ونسبة الاستثمار على الناتج التي بلغت 45% في أواخر عقد السبعينات، النموالاقتصادي عرف معدلات قياسية وصلت 6% سنويا بالقيمة الحقيقة مقارنة بـــ 3% لمجموع البلدان متوسطة الدخل، زيادة على تحسن الجوانب الاجتماعية والمعيشية الأفراد(حاكمي بوحفص,1999,ص05).

ومع بداية عقد الثمانينات بدأت بعض مساوئ وسلبيات نظام التخطيط في الظهور سوءا على مستوى المؤسسة العمومية أوالمزارع التابعة للدولة والتي كانت تشكل مصدر الإنتاج الغير نفطي، حيث أن هذا الإنتاج لم يطرأ عليه أي تحسن رغم ضخامة حجم الاستمارات الحكومية، إضافة إلى أن واردات الأغذية لوحظ عليها أنها أخذة في الارتفاع وبحلول سنة 1986 حدث انخفاض جديد في أسعار النفط كشفت عن ضعف بنيوي واستدعت ضرورة الإصلاح.

ثم **مرحلة الإصلاحات الاقتصادية** بزعامة المؤسسات الدولية من سنة 1987 إلي سنة 1998 بكل نتائجها المتعلقة بالتحكم في التوازنات المالية وانعكاساتها السلبية علي الجوانب الاجتماعية.

ثم **المرحلة من 1999** إلي يومنا هذا المتسمة باستدامة النموالاقتصادي وتدعيمه خارج الميزانية العامة من خلال برنامج الإنعاش الذي يغطي الفترة 2000_2004 ثم برنامج دعم النموالذي يغطي الفترة 2005-2006 وهما برنامجين طموحين هدفيهما تحقيق ودعم النموالمحقق، والبرامج الخماسية الحالية، وأخيرا البرنامج الحالي الذي ينتهي 2014.

إن ما يمكن قوله بالنسبة لهذين المرحلتين أن اعتماد الجزائر على **البترول كمورد وحيد** وعدم تحضير بدائل تستطيع توفير مرونة في الصادرات كلها بينت لن البدائل التي كانت مطروحة في السابق مبنية على قواعد غير ثابتة من حيث التطبيق(المجلس الوطني الاقتصادي,1998,ص13)، وهكذا فبعد صدمة البترول لسنة 1986 التي بينت أن الذي كان سائدا في ظل الاقتصاد الجزائري خلال المراحل السابقة هواقتصاد قائم على الاستدانة وان الذي كان سائدا في السابق قد أفرز إختلالات كبيرة وضعف بنيوي وليست القضية ظرفية سرعان ما يتم استدراكها لأن الاقتصاد الجزائري لم يتمكن من التعديل والتصحيح وهكذا ظهرت مظاهر الجمود والضعف في نظام التخطيط المركزي زيادة على هبوط معدلات التبادل وضعف دخل الصادرات بحوالي 50 % وشرعت الجزائر في اتخاذ مجموعة من الإجراءات والتدابير في محاولة لتحقيق استقرار الاقتصاد الكلي.

وللإشارة فإن العوامل التي أضعفت الاقتصاد الوطني خلال المراحل السابقة ولا تزال حتى ألان يمكن إجمالها فيما يلي:

1. التبعيـــــة للخارج من حيث الغـــذاء والدواء تكلفة الوردات سنة 2011 بلغت 57 مليار دولار.
2. النموالديمغرافي الذي تجاوز النموالاقتصادي
3. الاعتمـــــاد المطـــلق على منتج واحد.

والملاحظ أن هذه العوامل ما تزال تطبع الاقتصاد الوطني حتى الآن وهوما يفسر هشاشة الاقتصاد الوطني وتعرضه للأزمات نتيجة تأثره بعوامل خارجية المنشأ، ومكن تطور الاقتصاد الوطني من تحقيق نتائج إيجابية على مستوى التوازنات المالية الكلية بهدف إدراج الجزائر في إطار اقتصاد السوق على الشكل التالي:

- عودة إلى النموالإيجابي بعد سلسلة المعدلات السلبية حيث سجلت سنة 2011 من تحقيق مايلي(IMF,2001):
- تحقيق فائض في الميزان التجاري، حيث استطاعت الصادرات تغطية الواردات.
- تحكم السياسة النقدية بمعدل التضخم الذي صار في حدود 5%.
- زيادة احتياطات الصرف التي بلغت حاليا 150 مليار دولار حاليا.

ورغم هذه النتائج الإيجابية إلا أن الأوضاع المتعلقة بسوق العمل عرفت تدهورا كبيرا وخاصة(فارس جرادي,1996,ص63) :

- ارتفاع معدلات البطالة إلى حدود 10% سنة 2011.
- تدهور القدرة الشرائية.

ضعف وتدهور المستويات المعيشية للأفراد.

- ارتفاع ظاهرة الفقر والإقصاء والتهميش خاصة للفئات الشباب.
- انكماش القطاعات الرئيسية وخاصة القطاع الصناعي.
- انفصال السياسة الاجتماعية عن السياسة الاقتصادية.
- انفصال سياسة الإنتاج عن السياسة الاقتصادية.

وفي الأخير تبين لنا حاليا أن محاور السياسة الاقتصادية كانت غير متماسكة وتظهر التحديات والانشغالات القطاعية أكثر إبعادا وأكثر حدة(**القطاع الصناعي والزراعي**)، وهوما يطرح محدودية الاقتصاد والسياسات المطبقة على مستوى هذه القطاعات الواعدة بالنمو، ورغم جهود المبذولة من طرف السلطات العامة وتكاليف ذلك إلا أن الاقتصاد لم يستفد من تحقيق نتائج ايجابية مقارنة يهده التكاليف، وما يزال الاقتصاد الجزائري تحت رحمة ورهانات خارجية أثرت على ماضيه وستحدد مستقبله القريب وتتعلق بأنه اقتصاد أحادي و لم

يتمكن من الاستفادة من الوفرة النفطية التي أدي عدم استغلالها إلي انزلاق الاقتصاد تحت ما يسمي **بالعلة الهولندية**.

ثانيا_مكانة وأهمية النفط في الاقتصاد الجزائري:

لا شك في أن توفر النفط أوإي مورد طبيعي أخر في إي بلد نعمة كبيرة ومورد اقتصادي هام (مخزون الجزائر من النفط، 12 مليار برميل ومن الغاز ثامن مخزون في العالم، 80 مليار متر مكعب)، كما أن لقد سجلت احتياطات البترول المتبقية انخفاضا بـ4,7% بين عامي 2001 و2011. أما بالنسبة للغاز، فإن انخفاض الاحتياطات بلغت 5,3% لنفس الفترة. ولقد سجل إنتاج البترول أعلى ذروة له عام 2006 ليبدأ في الانخفاض المستمر إلى مستوى 17% بين عامي 2006 و2010. أما ذروة الإنتاج في الغاز، فقد كانت عام، 2004 متبوعة بانخفاض بلغ نسبة 8% بين 2004 و2010.وفي مقابل هذا سجل الاستهلاك المحلي للبترول ارتفاعا بلغ 77% بين 2001 و2011. أما الغاز فقد بلغت نسبة الارتفاع في استهلاكه 5، 36% لنفس الفترة.

كما أن الموارد إذا لم تستخرج (وكان ذلك أفضل من استخرجها) تبقي ولا تختفي، ولذلك فليس من الحكمة في شئ استخراجها بأسرع مما يمكن إذا لم تستطيع السلطات العامة للبلد استخدام هذه إيراداتها بشكل أفضل، فعدم استخراجها سيزيد من قيمتها مع ندرة الموارد وارتفاع الأسعار، كما أن عدم استخدامها بشكل جيد ينقص من ثروة البلد (علي اعتبار أنها موارد غير متجددة) إلا إذا استثمرت في بعث ديناميكية ونموالقطاعات الرئيسية أوتحويلها إلي رأسمال مادي أوطبيعي، لكن قد يرتبط ارتفاع سعر هذا المورد الأولي بظهور الكثير من المشاكل الاقتصادية، وهوما يعرف في الأدبيات الاقتصادية باصطلاح **العضال أوالداء أوالمرض** الهولندي.

وهوحالة التراخي والكسل التي تصيب الاقتصاد كما حدث لهولندا في النصف الأول من القرن العشرين عندما تم اكتشاف النفط **في بحر الشمال** وتزامن ذلك مع انتشار نمط المجتمع الاستهلاكي، ومظاهر البذخ وتراجع ثقافة الإنتاج والعمل، وتوجيه الاستثمارات والعائدات

النفطية إلي قطاع الخدمات وإهمال القطاع الإنتاجي، ومن ثم زيادة نسبة مساهمة الصناعة الاستخراجية وتراجع نسبة مساهمة الصناعة التحويلية وركودها(Philip Hiroshi Ueno,2010 p3)، .

وقد اطهرت **دراسات عديدة** (Giacomo Luciani1987) الأثر السلبي للوفرة النفطية ومسؤوليتها عن عرقلة النموفي المدى الطويل، وانبتت التجربة حالات عديدة كان لاكتشاف مناجم واستغلال مواردها كسلع للتصدير اثر سلبي علي تطور قدرتها علي الإنتاج وتصدير سلع أخري غير منجميه، لان إيرادات تصدير سلع القطاع ألمنجمي أمنت موارد بهدف التمويل من مصدر خارجي وأحدثت قدرة علي الإنفاق الداخلي وادي ذلك إلي رفع الأسعار خاصة أسعار السلع غير القابلة للتداول مقارنة بأسعار السلع القابلة للتداول لأنها لا تتعرض للمنافسة، وتحسين سعر العملة الاسمي، إن هذا الارتفاع تتضرر منه القطاعات الإنتاجية المعنية بالتصدير(تيري لاين كارل,2007,ص25)، وبالتالي تسجل تراجع مما يشكل ضعف نموالقطاعات الرئيسية، ولذلك عندما يتعرض إي بلد لمثل هذا التطور يقال عنه انه مصاب بالعلة الهولندية أوالمرض الهولندي.

ويرجع الفضل في تقديم نموذج تفسيري للمرض الهولندي إلي كل من (w.m.corden، j.p. nery، 1982) حيث افترضا وجود اقتصاد مفتوح صغير مكون ثلاث قطاعات رئيسية وهي (Corden et Neary، 1982,ص828) :

- **قطاع منتعش:** وهوقطاع الموارد الأولية (البترول، الغاز، المناجم ,,,الخ) ويعرف صادرات هذا القطاع توسعا كبيرا، بسبب التطورات التكنولوجية المؤدية إلي زيادة في الإنتاج وتقليص التكاليف، آوبسبب العائدات الكبيرة التي تعود علي الاقتصاد من صادرات القطاع وارتفاع أسعار هذه المواد بسبب ارتفاع الطلب العالمي عليها.
- **قطاع متأخر:** ويتمثل في قطاع الفلاحي وقطاع المتوجات الصناعية المحلية وبعبارة آخري قطاع السلع المصدرة خارج الموارد الأولية.
- **قطاع السلع غير القابلة للتجارة** :قطاع السلع غير المعدة للتبادل الخارجي (قطاع الخدمات، البناء، النقل ,,,الخ)، وكان هدف هذا النموذج التفسيري هومعرفة تأثير القطاع

المنتعش علي سلع التبادل التجاري مؤكدا علي أن توسع هذا القطاع يحدث اثرين يتعلق الأول بأثر حركة الموارد(p3,2005,Terry Mokinley)، حيث أن تطور قطاع الموارد الطبيعية يؤدي إلي زيادة الإنتاجية الحدية للعمل ومن ثم زيادة إنتاج القطاع، مما يؤدي إلي انتقال عناصر الإنتاج (العمل) من بقية القطاعات إلي القطاع المنتعش، أما الأثر الثاني فهواثر النفقات إن انتعاش قطاع الموارد الأولية يؤدي إلي ارتفاع عائدات الدولة ومن ثم ارتفاع دخل القطاع العائلي يصاحبه زيادة في الإنفاق الاستهلاكي الحكومي والقطاع الخاص والعائلي، مما يؤدي إلي زيادة الطلب علي السلع والخدمات والأيدي العاملة ينتج عنه زيادة في أسعار السلع والخدمات غير القابلة للتجارة بدرجة اكبر من ارتفاع أسعار السلع القابلة للتجارة محدثا زيادة وارتفاع في سعر الصرف الحقيقي تأثر علي الصادرات المحلية(Pabla a. Acosta، 2007، p2).

ويمكن القول أن أسباب المرض الهولندي تتلخص بعضها فيما يأتي (ADRIAN BOOS ,p2,2011):

- الاكتشاف المفاجئ آوالاعتماد علي مورد أولي واحد.
- ارتفاع أسعار صادرات المنتج الرئيسي في الأسواق العالمية.
- ازدهار قطاع الأولي بسبب التطورات التكنولوجية المفاجئة.
- تدفق المساعدات الخارجية.
- فشل السياسات الاقتصادية المتبعة.
- تحالف الساسة والسلطة.
- ضعف المبادرة من طرف أفراد المجتمع وانتشار روح الاعتماد علي الدولة

ثالثا–بوادر العلة الهولندية في الجزائر :

هناك ثلاث أعراض أساسية للمرض الهولندي يمكن تتبعها في حالة الدراسة، وان هذه الأعراض تظهر من خلال العلاقة من خلال استغلال الموارد الطبيعية (النفط والغاز) في حالة الجزائر والضعف الذي يمكن أن يحدث في القطاعات المنتجة الرئيسية خاصة القطاع الصناعي حيث ان الزيادة في الدخل الناتج عن هذه الموارد يعمل علي تعطيل الصناعة عن طريق رفع

قيمة العملة المحلية مما يجعل القطاع اقل تنافسية في التجارة الدولية وتتعلق هذه الأعراض بما يلي:

أ- **مؤشر ضعف القطاعات الرئيسية:**

على الرغم من أن الاقتصاد الجزائري يعرف عودة النمومند الإصلاحات الاقتصادية إلا أن القطاعات الرئيسة عرفت بعض الانكماش، فالزراعة تساهم ب**11**% في الناتج المحلي، وتوظف **25**% من السكان النشطون، وتساهم الصناعة ب**9**%، وتوظف **15**% من السكان الناشطون، والشكل الأتي يوضح مساهمة القطاعات الرئيسية في الناتج في الجزائر ويبين هيمنة القطاع النفطي وهوضمن القطاع الصناعي علي القطاعات الأخرى.

الشكل رقم (01) : نسبة مساهمة القطاعات الاقتصادية في الناتج المحلي الإجمالي.

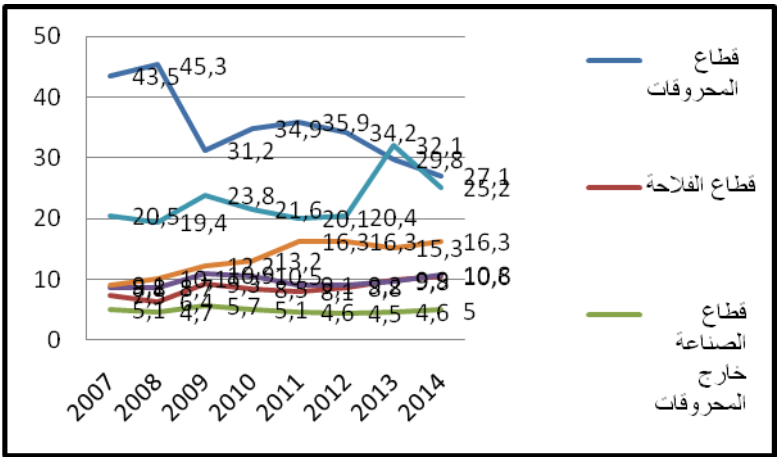

المصدر: من إعداد الباحثين اعتماد على إحصائيات بنك الجزائر 2016.

نلاحظ من خلال الشكل الموضح أعلاه ان الناتج المحلي الإجمالي يتشكل من عدة قطاعات وقد انتقل من حوالي 11991.6 مليار دينار جزائري في سنة 2010 الى حوالي 17205.1 مليار دج في سنة 2011 وهذا راجع الى السياسة التنموية المنتهجة في الجزائر وهذا بالعمل خارج المحروقات. لكن يلاحظ ان نسبة مساهمة قطاع المحروقات هي الأكبر والتي

تتراوح ما بين 35.9% الى 43.5% خلال الفترة الممتدة ما بين 2007 الى غاية 2011 بينما تراجع في السنوات الأخيرة ليصل الى حوالي 27% في سنة 2014 وبالمقارنة مع القطاعات الأخرى فيلاحظ ان مساهمتها في تشكيل الناتج الداخلي الخام ضئيلة حيث تساهم هذه القطاعات مجتمعة بنسبة تتراوح ما بين 56% و65%، ويبقى قطاع الخدمات غير إدارية (النقل، التجارة، المطاعم..) يمثل ثاني اكبر نسبة بعد قطاع المحروقات بينما تبقى مساهمة القطاعات الفلاحة والصناعة والبناء والأشغال العمومية ضئيلة رغم ملاحظة ارتفاع ناتج قطاع البناء والأشغال العمومية أما بالنسبة للقطاع الفلاحي فهويشهد تحسن ملحوظ حيث وصل الى 10.5% في سنة 2014 مقارنة بسنة 2010 والذي وصل الى7 % في حين يبقى قطاع الصناعة هوالأضعف في كل القطاعات.

وتعود سيطرة قطاع المحرقات إلى الدور الكبير الذم تلعبه الصناعات الاستخراجية النفطية الاقتصاد الوطني والاهتمام الكبير للسلطات العمومية منذ الاستقلال أما ضآلة مساهمة القطاعات الإنتاجية الأخرى فتعود أساسا إلى ضعف المؤسسات الوطنية وعدم قدرتها على تقديم منتجات تنافسية كما يعود الى ضعف القطاع الخاص والاستثمارات الأجنبية في هذه القطاعات إما بسبب العراقيل البيروقراطية وضعف التحفيزات أوبسبب الرغبة في الاستثمار في قطاعات أكثر وأسرع ربحية واقل مخاطر كالتجارة أما بالنسبة للارتفاع المتواصل والملحوظ في قيم مساهمة قطاع الفلاحة والبناء والأشغال العمومية فيرجع بالأساس الى إستراتيجية التجديد الفلاحي التي شرعت فيها السلطات العمومية خلال السنوات الأخيرة والى البرامج السكنية الكبيرة ومشاريع البنى التحتية.

ب- مؤشر القطاع الأولي الوحيد :

انطلاقا من مظاهر العلة الهولندية المتعلقة الاعتماد علي مورد أولي واحد وضعف القطاعات الرئيسية ونظرا لان النفط يلعب دورا هاما في الجزائر، فهومورد رئيس للخزينة، وعنصر إدماج كبير للاقتصاد الوطني في الاقتصاد العالمي، إضافة إلي انه العامل الوحيد حاليا الذي تعتمد عليه السلطات لتقليل التوترات الاجتماعية، والعنصر الذي لا غني عنه في حل

مجمل اكر هات وتناقضات الاقتصاد الجزائري، حيث يؤمن القطاع النفطي المصدر الوحيد للجزائر **52**%من دخل الميزانية، و**25**% من الناتج، و**97**% من إيرادات الصادرات، وانطلاقا من الآثار السلبية لارتفاع أسعار النفط علي القطاعات الاقتصادية في حالة الجزائر(الجزائر تنتج 15 مليون برميل يوميا)، رغم الوفرة المالية المتأتية من ارتفاع أسعار البترول وأثرها علي عودة النمو، لا يزال الاقتصاد الجزائري يعاني من الناحية الهيكلية ويعطينا القناعة بالقول ان الطفرة النفطية هي المسؤولة عن عرقلة النموالاقتصادي طويل الأجل، وحولت النموإلى وهم، وبالتالي فان اعتماد الجزائر المفرط علي إيرادات النفط في تمويل الميزانية يعتبر أمر في غاية الخطورة ويوقع البلد في طائلة ما يسمي بالمرض الهولندي (دربال عبد القادر,دقيش مختار,2015,ص116). The dutch disease[1] عكس ما هوعليه الحال في حالة المغرب وتونس، ويتجلى ذلك في طغيان النفط علي هيكل الصادرات (**97**%)، والشكل التالي يوضح ذلك :

الشكل رقم (02): تطور الصادرات الجزائرية من المحروقات مقارنة مع الصادرات خارج المحروقات من 2000 –2014 (مليار دولار).

[1]للتفصيل أكثر: المرض الهولندي هوظاهرة تصيب الاقتصاديات الريعية مثل الجزائر، والتي تعتمد علي مورد طبيعي وقد سميت كذلك في مقال نشر بمجلة بريطانية عام 1977 بحكم أنها عرفت وأثبتت تطبيقا في حالة هولندا بعد اكتشاف الغاز الطبيعي في بحر الشمال وما ترتب عن دلك من اثأر علي الاقتصاد الهولندي رغم أن الظاهرة قديمة ومتكررة، فقد عرفتها الكثير من الدول المكسيك وروسيا والسودان ونيجيريا وليبيا والكامرون، والملاحظ أن اثأر لعنة النفط هده أوما يسمي بالعضال الهولندي أكثر وضوح في حالة اقتصاد ضعيف ويسيطر عليه النفط

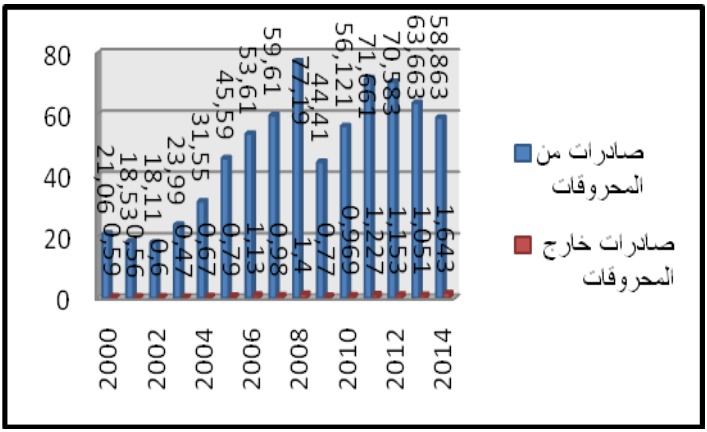

المصدر: من إعداد الباحثين اعتماد على إحصائيات بنك الجزائر، 2016.

من مراجعة مؤشرات الصادرات نجد بقاء الصادرات خارج المحروقات مهمشة,على الرغم من الإصلاحات التي تبذلها الحكومة الجزائرية للتخفيض من حدة الاعتماد على قطاع المحروقات، وعلى الرغم كذلك من رغبة الحكومة المتعاقبة في تحقيق عائدات خارج المحروقات بـــ 1.5 مليار دولار.إلا أنها دائما تتكلل بالفشل وعدم تحقيق الأهداف المسطرة، نلاحظ من خلال الشكل الموضح أعلاه أن إجمالي الصادرات الجزائرية خلال الفترة 2000-2014 قد تراجع، حيث انتقل من 77.19مليون دولار عام 2008 إلى 55.86 مليون دولار عام 2014. وكما يلاحظ إن إيرادات الصادرات خارج المحروقات شهدت تطورا محسوسا منذ سنة 2000 إلى غاية 2014، وهذا راجع الى السياسة التنموية لتنويع الاقتصاد الجزائري. لكن مازال قطاع المحروقات يستحوذ على الحصة الأكبر بحوالي أكثر من97% من إجمالي الصادرات وهوما يوضح إن القطاع الرئيسي في النموالذي عرفته الصادرات بـــ 37%، وفي المقابل الضعف والقصور الهيكلي للصادرات الجزائرية خارج المحروقات. حيث يبقى البترول والغاز الطبيعي أهم صادرات الجزائر نحوالعالم الخارجي.

ج- ارتفاع مؤشر سعر الصرف الحقيقي:

لقد نتج عن إصابة الاقتصاد الجزائري بظاهرة المرض الهولندي دخوله في حلقة أين يتم تراجع الصادرات التقليدية من صادرات خارج المحروقات ونقص عوائدها بسب فقدانها القدرة علي المنافسة بسب ارتفاع سعر صرف العملة المحلية مما ينعكس في زيادة تكلفة الإنتاج.

وتؤدي كل هده الآثار إلي عزوف المستثمرين علي الاستثمار في الجزائر وخاصة في القطاع غير النفطي بسب تراجع العائد المنتظر مقوما بالعملة الأجنبية وللارتفاع تكلفة الإنتاج داخل الجزائر، مما يسمح بخروج العملات الأجنبية من خلال التحويلات للخارج خوفا من تدني قيمتها مقارنة بالعملة المحلية، وتزايد البطالة بسب تغير هيكل الاقتصاد الوطني وتحويله من اقتصاد قائم علي الزراعة والصناعة التي كانت إلي وقت قريب تستوعب أعداد كبيرة من العمال خاصة في ظل التخطيط المركزي إلي اقتصاد نفطي خدمي قليل الاستيعاب وليس له قدرة علي خلق مناصب العمل في الوقت الذي يتزايد فيه العاملين الجدد بسرعة كبيرة (300 الى 350 ألف عامل سنويا)، وقد انعكس كل ذلك في تدهور الجوانب الاجتماعية وانخفاض القيمة الحقيقية للأجور وضعف القدرة الشرائية، وبهذا يتأثر الاقتصاد الجزائري ككل بهده الظاهرة بسب تراجع الصادرات وقلة الاستثمار وبالتالي ضعف النموالاقتصادي وبالتالي لا يستطيع تقليص البطالة ولاحتواء الفقر زيادة علي كون النموالمحقق في إطار القطاع العمومي ومستفيد من الطفرات النفطية عكس الحال في حالة المغرب وتونس وهوما يتطلب ضرورة توفير إدارة موارد النفط لأهداف التنمية.

ولذلك يبقي الاقتصاد يتأرجح بين كونه اقتصاد ريعي واقتصاد صاعد الذي يعتبر الركن الرئيسي في بناء اقتصاد سوق حسب المعايير المتعارف عليها دوليا أي بناء اقتصاد سوق خارج ريع المحروقات والمنظومة التجارية الطفيلية والربيعية (مقيدش مصطفى,2008).

إن هذه المظاهر الثلاثة هي المسولة عن ظهور الداء الهولندي، وتشير إلي وجوده في إي بلد تتعرض قطاعاته الرئيسية للضعف، ويرتفع سعر الصرف الحقيقي فيه، إضافة إلي هيمنة المورد الأولي علي القطاعات الأخرى، والشكل التالي يوضح:

الشكل رقم (03): تطور سعر الصرف الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي (2000-2015).

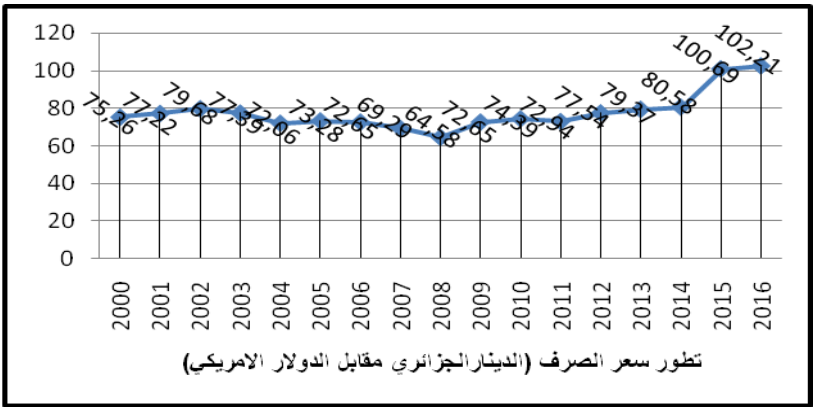

المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على إحصائيات perspective monde، 2016.

في حالة الجزائر يحدث ارتفاع تقدير سعر الصرف الحقيقي من خلال الأسعار المحلية ,فالزيادة في أسعار التصدير تؤدي الى ارتفاع الدخل الوطني للدولة ,هذه الزيادة في الدخل تؤدي الى الزيادة في الإنفاق على السلع والخدمات (بزاهر سيف الدين,2011/2010,ص137).

ومن خلال الجدول الموضح أعلاه نلاحظ ان سعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي مستمر في الارتفاع بصفة متقاربة من سنة لأخرى إلى غاية 2006، حيث سجل قفزة نوعية مقارنة بسنة 2000 والذي كان 75.26 دج/دولار أين وصل سعر صرف الدينار إلى 80.58 دج/دولار وبعد ذلك سجل ارتفاعا أكثر سنة 2014 حيث بلغ سعر صرف الدينار102.21 دج مقابل دولارا واحدا، وهذا راجع الى تقليص فاتورة الصادرات من المحروقات وضعف ومحدودية القاعدة التصديرية المتنوعة ,كذلك لجوء الدولة الى تخفيض قيمة الدينار وهذا ما يوضح اثر الاعتماد على مورد واحد من خلال الأثر السلبي والمتمثل في الارتفاع المستمر لسعر الصرف.

رابعا –آفاق المستقبل:

من خلال ما تم ذكره تكمن أفاق الاقتصاد الوطني في ضرورة استغلال طاقة الإنتاج وتقليص الإسراف في هذه الطاقة وخاصة في القطاع الصناعي والزراعي وتثمين قطاع الموارد الطبيعية وبالأخص المحروقات,ورغم القصور الذي يشهده الاقتصاد الجزائري إلا أنه يملك إمكانيات داخلية كبيرة تمكنه من تحويل التحديات الحالية إلا مكاسب خاصة وأن فترة الحالية أعطت الكثير من ثمار السياسة الاقتصادية ذات الفعالية من خلال التطور الإيجابي لسوق البترولية، وانعكاس ذلك على تحسن المؤشرات التالية :

– البطالة والمديونية التي كانتا في السابق عائق أصبحتا الآن قابلة لتسيير ولا تشكل أي خطر على الاقتصاد الوطني.

–ارتفاع احتياطات الصرف.

– تدعيم البنية التحتية للاقتصاد الوطني.

– تدعيم التوازنات

– التسديد المسبق للديون

– إقراض المؤسسات المالية الدولية

كل هذه العوامل يجب تدعيمها في المستقبل وستساعد على إزالة الكثير من أوجه القصور الحالية، وينبغي أن ستند التصورات في هذا المجال على نظرية ورؤية اقتصادية واضحة تأخذ بعين الاعتبار التحديات الداخلية والخارجية وتتطلع إلي تثمين المحروقات المورد الرئيسي للجزائر واستغلال الوفرة المالية الناتجة عنه في تطوير القطاعات الاقتصادية الرئيسية خاصة الصناعة والزراعة بما يمكن الجزائر من تجاوز اعرض المرض الهولندي التي حولت النتائج المحققة إلي وهم.

وينبغي الإشارة في الأخير إلي ضرورة استغلال موارد النفط بطريقة أفضل مما هي ألان وخاصة في القطاع المنتج، خاصة وان النتائج الاقتصادية الحالية علي أهميتها تبقي ضعيفة طالما أنها لا ترتكز علي نمواقتصادي ذاتي وإنها نتيجة للاستثمار العمومي الناتج بدوره من الطفرة

النفطية، وان التطلع ألي نمواقتصادي حقيقي يعتمد علي القيام بوظائف أساسية تتعلق بالتراكم الرأسمالي والمادي والبشري، والتوزيع المكافئ للموارد وتبني التكنولوجيا.

ولتحقيق نتائج ايجابية أكثر مما تحقق حاليا والخروج من طائلة العلة الهولندية ينبغي تنويع الأنشطة الاقتصادية، والعمل علي الخروج من دائرة الاقتصاد ألريعي، وضرورة التركيز علي الصناعة التحويلية المولدة لفرص العمل، وتوجيه الموارد الاقتصادية نحوا لقطاع المنتج، إضافة إلي ترسيخ ثقافة الإنتاج والعمل

الخاتمة:

تبين من خلال الدراسة أن:

– الاقتصاد الجزائري حقق خلال هذه الفترات سجلا قويا بتحقيق التوازنات المالية الكلية في المراحل الأخيرة من تطوره، ويبدوانه اقتصاد واعد، رغم أن الخصائص التي يتميز بها حاليا هي نفسها خصائصه منذ الاستقلال (التبعية للخارج، أحادية التصدير)، أوقعت الجزائر في طائلة المرض الهولندي وعرضت القطاعات الواعدة بالنموإلي الضعف، رغم طغيان وزيادة الوفرة النفطية من خلال الاعتماد المفرط علي القطاع الأولي البترول، وعدم الاستفادة من وفراته لتطوير القطاعات المنتجة الرئيسية وهي إحدى مظاهر الداء الهولندي، وبالتالي تبدوالتحديات الحالية من خلال الدراسة أكثر إلحاحا وأهمية ولذلك ينبغي الاهتمام والتركيز حاليا على:

– ضرورة إدارة إيرادات المحروقات وتثمين هذا القطاع من منظور بعيد المدى.

– تحسين مناخ وبيئة الأعمال والنشاطات والعمل على تنشيط الاستثمار.

– تحسين الخدمات المقدمة في جميع القطاعات والنشاطات حسب المواصفات العالمية.

– تدعيم إطار التوازنات المالية الكلية المحققة.

– إعادة الاعتبار للعمل المنتج والإنتاج.

– السعي إلي تسريع إصلاح الاقتصاد الوطني وخاصة من نوع الجيل الثاني الذي يعتبر أكثر حساسية وتعقيد من الجيل الأول والمتعلق ب**الحكم الراشد** والمسالة والشفافية والاستقلالية، الاهتمام بأهمية الإطار المؤسساتي والتشريعي، كما أن النتائج المحققة تخفي

هشاشة الاقتصاد وتعرض قطاعاته الواعدة بالنموللانكماش وأنها صارت في اتجاه معاكس للإصلاح.

- كما تبين أن تحقيق تقدم يتطلب من الجزائر الابتعاد عن فكرة الحكومات الاحتكارية التي تعيق الجوانب الاقتصادية والسياسية، وضرورة اعتماد الروابط بين الحكومة الجيدة والإدارة الفعالة واقتصاد السوق.

- أهم الضغوط التي ترهن الاقتصاد الجزائري حاليا تتعلق بالضغوط الديمغرافية، والقطاع العام الفعال، وقطاع اقتصادي خاص يقود الاقتصاد الوطني، والتحكم في التكنولوجيا، وانفتاح اقتصادي يراعي خصوصية الاقتصادي الوطني، تثمين المقدرات السياحية وموارد النفط واستغلالها لصالح النموالاقتصادي، ولابد من وجود سياسات حكومية علي المستوي الكلي والجزئي لضمان استفادة البلد من مواده بدرجة قصوى، وان تؤدي هذه الموارد إلي نموحقيقي، وان يتم اقتسام المنافع العائدة علي نحوواسع.

- كما أن هناك سبب رئيسي يدفع البلدان النفطية مثل الجزائر إلي هذه الإخفاقات علي مستوي التنمية نذكر منها :

- تقلب أسعار النفط
- لعنة النفط
- ضعف تراكم المهارات وتزايد اللامساواة
- ضعف الروابط الإنتاجية مع بقية القطاعات الاقتصادية الرئيسية.
- دولة ريعية ومؤسسات ضعيفة

المراجع والمصادر :

-المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، الانعكاسات الاقتصادية والاجتماعية لبرامج التعديل الهيكلي، الجزائر، 1998.

-بزاهر سيف الدين، أسعار الصرف وأسعار النفط دراسة قياسية لاختبار العلة الهولندية حالة الجزائر,مذكر ماجيستير في العلوم الاقتصادية,جامعة تلمسان,2010-2011.

-تيري لاين كارل، لعنة النفط، دليل الطاقة والتنمية، معهد المجتمع المتفتح نيويورك,2005.

-حاكمي بوحفص، السياسات الاقتصادية في الجزائر من منظور الإصلاحات الهيكلية، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الاقتصاد، جامعة وهران، 1999.

-دربال عبد مختار,العلة الهولندية,نظرية وفحص تجريبي في الجزائر الفترة 1986-2006,مجلة العولم الاقتصادية,سطيف,2015,

-عبد الطيف بن اشنهو، تجربة التنمية والتخطيط، ديون المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1988.

-فارس جرادي وآخرون,شبكات الحماية الاجتماعية تجارب بعض الدول العربية,صندوق النقد العربي ابوظبي، 1996.

-مصطفي مقيدش، الجزائر بين اقتصاد الريع والاقتصاد الصاعد ,مجلة الشهاب ,2008,الموقع WWW.ELCHIHB.NET

-ADRIAN BOOS ،The relationship between the resource curse and genuine saving: empirical evidence, Contributed Paper presented at the EAAE PhD Workshop,Nitra ،Slovak Republic.2011.

-Corden et Neary ،booming sector and de-industrialisation in a small open economy ،The Economic Journal ،Vol. 92 ،No368,1982 .

-IFM ،Algeria Article n 17 imf country R N 01/162 SP. 2001.

-Pabla a. Acosta.Emmanuel.k.k Lartey.and federicos.Mandelman Remittances and The Dutch Disease.Working Paper N08.2007.

-Philip Hiroshi Ueno ،can Dutch disease harm the export performance of Brazilian ،?Paper to be presented at the Summer Conference on Opening Up Innovation :Strategy ،Organization and Technology "at Imperial College London Business School ،2010.

-Terry Mokinley ,What is The Dutch Disease Always a Disease The Macroeconomic Consequences Of Scaling. UP ODA, Intrnational.Poverty Centre. Working Paper N /10 Now York2005.